

البند في الشروط والاحكام	الصيغة الحالية	الصيغة المقترحة
صفحة الغلاف	بدون	رقم الاعتماد الشرعي ARTL-3769-01-01-02-24
أتعاب لجنة الرقابة الشرعية	يتقاضى المستشار الشرعي مبلغ سنوي بحد اقصى 10,000 ريال سعودي سنويا، تحسب في كل يوم تقييم وتدفع كل ستة أشهر، ولا تشمل ضريبة القيمة المضافة.	تتقاضى اللجنة الشرعية مبلغ سنوي بحد اقصى 8,000 ريال سعودي سنويا، تحسب في كل يوم تقييم وتدفع بشكل سنوي، ولا تشمل ضريبة القيمة المضافة.
رسوم مشغل الصندوق	رسوم مشغل الصندوق: يدفع الصندوق لمشغل الصندوق رسوماً سنوية قدرها 0.06% أو 3,350 دولار امريكي شهريا بما يعادل 12,562.5 ريال سعودي اهما أعلى من إجمالي قيمة أصول الصندوق، وتحسب هذه الرسوم في كل يوم تقييم وتدفع بشكل شهري، بالإضافة الى رسوم التأسيس البالغة 5,000 دولار امريكي بما يعادل 18,750 ريال سعودي تدفع مرة واحدة عند التأسيس. ورسوم سجل الملاك حيث يدفع الصندوق رسوما سنوية قدرها 10,000 دولار ورسوم سجل الملاك حيث يدفع الصندوق رسوما سنوية قدرها 10,000 دولار لمشغل الصندوق ولا تشمل هذه الرسوم على ضريبة القيمة المضافة. علماً بأن الرسوم قابلة للزيادة بشكل سنوي بما لا يتجاوز عن 3% من الرسوم الحالية.	رسوم مشغل الصندوق: يدفع الصندوق لمشغل الصندوق رسوماً سنوية قدرها 0.06% أو 3,350 دولار امريكي شهريا بما يعادل 12,562.5 ريال سعودي اهما أعلى من إجمالي قيمة أصول الصندوق، وتحسب هذه الرسوم في كل يوم تقييم وتدفع بشكل شهري، بالإضافة الى رسوم التأسيس البالغة 5,000 دولار امريكي بما يعادل 18,750 ريال سعودي تدفع مرة واحدة عند التأسيس. ورسوم سجل الملاك حيث يدفع الصندوق رسوما سنوية قدرها 10,000 دولار ورسوم إعداد القوائم المالية حيث يدفع الصندوق رسوما سنوية قدرها 5,000 دولار لكل إعداد ورسوم خدمات الزكاة والضرائب حيث يدفع الصندوق رسوما سنوية قدرها 10,000 ريال سعودي لمشغل الصندوق ولا تشمل هذه الرسوم على ضريبة القيمة المضافة. علماً بأن الرسوم قابلة للزيادة بشكل سنوي بما لا يتجاوز عن 3% من الرسوم الحالية.
جدول مقابل الخدمات والعمولات والاتعاب	لا يوجد	رسوم خدمات الزكاة والضرائب، 10,000 ريال سعودي رسوما سنوية
رسوم الاعتماد الشرعي	لا يوجد	20,000 ريال سعودي للسنة الأولى فقط
أتعاب لجنة الرقابة الشرعية	10,000 ريال سعودي في السنة	8,000 ريال سعودي في السنة
	لا يوجد	رسوم الاعتماد الشرعي 20,000 ريال سعودي
	أتعاب لجنة الرقابة الشرعية 10,000 ريال سعودي	8,000 ريال سعودي
	لا يوجد	رسوم خدمات الزكاة والضرائب، 10,000 ريال سعودي رسوما سنوية
	إجمالي الرسوم والمصاريف نهاية السنة 886,250 ريال	إجمالي الرسوم والمصاريف نهاية السنة 914,250 ريال وكذلك رسوم حامل الوحدات
	صافي قيمة الأصول نهاية السنة 101,113,750	صافي قيمة الأصول نهاية السنة 101,085,750 ريال فئة أ صافي قيمة الأصول لحامل الوحدات 101,085.75 فئة ب صافي قيمة الأصول لحامل الوحدات 101,585.75
	نسبة التكاليف المتكررة 90.3%	نسبة التكاليف المتكررة 88.4%
	نسبة التكاليف غير المتكررة 9.7%	نسبة التكاليف غير المتكررة 11.6%
	لا يوجد	رسوم الاعتماد الشرعي 20,000 ريال و 0.02%
	أتعاب لجنة الرقابة الشرعية 10,000 ريال سعودي	8,000 ريال سعودي
	لا يوجد	رسوم خدمات الزكاة والضرائب 10,000 ريال و 0.01%
	إجمالي الرسوم والمصاريف قبل خصم رسوم الإدارة 386,250	إجمالي الرسوم والمصاريف قبل خصم رسوم الإدارة 414,250 و 0.414%
مثال افتراضي	إجمالي الرسوم والمصاريف بعد خصم رسوم الإدارة فئة أ 886,250 فئة ب 386,250	إجمالي الرسوم والمصاريف بعد خصم رسوم الإدارة فئة أ 914,250 و 0.914% فئة ب 414,250 و 0.414%
	صافي قيمة الأصول نهاية السنة فئة أ 101,113,750 فئة ب 101,613,750	صافي قيمة الأصول نهاية السنة فئة أ 101,085,750 فئة ب 101,585,750
مهام مشغل الصندوق وواجباته ومسؤولياته فيما يتعلق بصندوق الاستثمار	<ul style="list-style-type: none"> • الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات ذات الصلة بتشغيل الصندوق • إعداد والاحتفاظ بسجل لجميع الوحدات الصادرة والملغاة، والاحتفاظ بسجل محدث • توزيع أرباح على مالكي الوحدات. • تنفيذ طلبات الاشتراك والاسترداد. • تقييم أصول الصندوق. • إعداد القوائم المالية الأولية 	<ul style="list-style-type: none"> • الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات ذات الصلة بتشغيل الصندوق • إعداد والاحتفاظ بسجل لجميع الوحدات الصادرة والملغاة، والاحتفاظ بسجل محدث • توضيح رصيد الوحدات القائمة. • توزيع أرباح على مالكي الوحدات. • تنفيذ طلبات الاشتراك والاسترداد. • تقييم أصول الصندوق. • إعداد القوائم المالية الأولية .

<p>• تقديم خدمات الزكاة والضرائب.</p> <p>تم تعيين شركة دار المراجعة الشرعية من قبل مدير الصندوق كمستشار شرعي للإشراف وتقديم المشورة بشأن توافق الصندوق مع الضوابط والمعايير الشرعية، تتخذ دار المراجعة الشرعية من الشرق الأوسط مقراً لعملياتها كما تملك شبكة تتألف من 37 مستشاراً شرعياً حول العالم لتغطية الأسواق التي تتركز فيها الأنشطة المتوافقة مع الضوابط والمعايير الشرعية مثل: ماليزيا، المملكة العربية السعودية، الجزائر، مصر، قطر، الإمارات، السودان والبحرين.</p> <p>دار المراجعة الشرعية مرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي من أجل توفير خدمات التدقيق الشرعي، والهيكلية، والمراجعة والاعتماد (الفتوى).</p> <p>لجنة الرقابة الشرعية التي سوف تقوم بمراجعة واعتماد مستندات الصندوق وعملياته هي الشيخ محمد أحمد سلطان، كما ستقوم الدار بتعيين فريق التدقيق الشرعي للقيام بأعمال المراجعة الدورية والرقابة الشرعية على أنشطة الصندوق لتؤكد لجنة الشرعية ومجلس إدارته بأن عمليات الصندوق واستثماراته متوافقة مع الضوابط والمعايير الشرعية</p>	<p>تم التعاقد مع مكتب المقاصد للاستشارات الاقتصادية بإشراف من الدكتور محمد سعود العصيمي.</p> <p>الدكتور محمد سعود العصيمي:</p> <p>فضيلة الشيخ/ د. محمد بن سعود بن محمد العصيمي، عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم الادارية بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية. حصل على البكالوريوس من كلية الشريعة بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية عام 1403 هـ، ثم حصل على الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد، من جامعة كولورادو - بولدر، الولايات المتحدة الامريكية</p> <p>يتحمل الصندوق اعباء اللجنة الشرعية مبلغاً سنوياً بحد اقصى 10,000 ريال سعودي سنوياً، تحسب في كل يوم تقييم وتدفع كل ستة أشهر، ولا تشمل ضريبة القيمة المضافة.</p>	<p>لجنة الرقابة الشرعية للصندوق</p>
<p>• الشيخ: محمد أحمد:</p> <p>الشيخ محمد أحمد لديه خبرة تفوق 10 سنوات في مجال الاستشارات الشرعية والأكاديمية الخاصة بالتمويل والمصرفية الإسلامية والمتعلقة بإعادة تصميم المنتجات التقليدية، وإعادة هيكلة الصناديق الاستثمارية سواء في البنوك وشركات التأمين وشركات إدارة الأوراق المالية، وقطاع الأسهم والعمل على إيجاد الحلول العملية والدقيقة والفنية من أجل الحصول على الموافقة الشرعية بصورة سريعة ومتقنة، هو جزء من فريق العمل في الدار وذو معرفة بالقانون والفقه الشرعي (فقه المعاملات). بصفته المراجع الشرعي الداخلي للدار فإن عمله يقوم على مساعدة الشركات والمؤسسات المالية لتحسين أنظمتها وهياكلها لتتوافق مع الضوابط والمعايير الشرعية، ويساعد العملاء على مراجعة خطط منتجاتهم وإيجاد النظم الإجرائية لهياكلها بما يتوافق مع الضوابط والمعايير الشرعية وأولويات العمل، كما يعمل على معاونتهم في فهم البنود الأساسية والممارسات المثل لإدارة المنتجات</p>	<p>الدكتور محمد سعود العصيمي.</p>	<p>أعضاء لجنة الرقابة الشرعية</p>
<p>• ستولي لجنة الرقابة الشرعية مهمة التأكد من أن الصندوق يلتزم بأحكام الضوابط الشرعية للاستثمار، ومراقبة التزام جميع تعاملات الصندوق المالية والاستثمارية. وتعتبر القرارات الشرعية التي تصدر عن لجنة الرقابة الشرعية ملزمة.</p> <p>• سوف تقوم لجنة الرقابة الشرعية بإجراء المراجعات الدورية للأنشطة الشرعية للصندوق للتأكد من مطابقة عملياته واستثماراته لأحكام الشريعة الإسلامية وتعاليمها وفقاً للتالي :</p> <p>1.دراسة ومراجعة شروط وأحكام الصندوق وأهدافه وسياساته الاستثمارية لضمان التزامها للضوابط والمعايير الشرعية للاستثمار.</p> <p>2.تقديم المشورة لمدير الصندوق فيما يتعلق بالالتزام بوضوابط والمعايير الشرعية للاستثمار.</p> <p>3.تحديد المعايير المناسبة لاختيار الأدوات الاستثمارية المتوافقة مع الضوابط والمعايير الشرعية للاستثمار التي يمكن أن يستثمر فيها الصندوق.</p> <p>4.توفير المعايير المناسبة لمدير الصندوق لإجراء خصومات التنقية /التطهير الشرعي ، إذا لزم الأمر.</p> <p>5.مراقبة الاستثمارات الأساسية في ضوء المعايير الشرعية المقررة.</p> <p>6.تقديم الرأي الشرعي بشأن التزام الصندوق بالضوابط والمعايير الشرعية للاستثمار لإدراجه في التقرير المالي السنوي للصندوق.</p>	<p>•دراسة ومراجعة أهداف وسياسات الصندوق الاستثمارية ووثائق الصندوق للتأكد من مطابقتها للمعايير الشرعية</p> <p>•تقديم المشورة بخصوص المواضيع التي تتعلق بالمطابقة الشرعية في حال طلبها من قبل مدير الصندوق</p> <p>•المراقبة الدورية.</p>	<p>أدوار لجنة الرقابة الشرعية ومسؤولياتها</p>
<p>• على جميع الاستثمارات واستراتيجيات الاستثمار المطبقة من قبل مدير الصندوق أن تكون معتمدة من اللجنة الشرعية.</p> <p>• يجب أن تكون كافة الوثائق المتعلقة بمعاملات الصندوق مثل العقود وغيرها من النماذج متوافقة تماماً مع الضوابط والمعايير الشرعية.</p> <p>• أن تكون جميع استثمارات الصندوق مباحة غير مخالفة للضوابط والمعايير الشرعية.</p> <p>• يجوز تعامل الصندوق بصيغ التمويل المتوافقة مع الضوابط والمعايير الشرعية فقط، وتحرم جميع الصيغ الربوية.</p>	<p>• أن تكون السلع محل البيع والشراء سلعا مباحة.</p> <p>• ألا تكون السلع التي يبيعها الصندوق أجلاً ذهباً أو فضة أو عملات؛ لأنه لا يجوز بيع الذهب أو الفضة بيع أجلاً.</p> <p>• ألا يبيع الصندوق السلع إلا بعد تملكها وقبضها القبض المعترف شرعاً، ويكون القبض بتسلم الوثائق المعينة التي تفيد ملكية الصندوق للسلع، أو بتسلم صور تلك الوثائق؛ سواء أكانت تلك الوثائق شهادات حيازة أم شهادات إثبات التخزين.</p>	<p>ملحق رقم (1) الضوابط الشرعية</p>

• أن يشترط الصندوق على السمسار ألا يتصرف في السلع ببيع ونحوه أثناء ملكية الصندوق لها.

• ألا يبيع الصندوق السلع بالأجل على من اشتراها منه؛ لتلا يكون ذلك من بيوع العينة المحرمة شرعاً.

الصكوك وما في حكمها:

هي عقود منفعة أو تمويل أو تسديد مبنية على أحد البيوع الشرعية. وسيتم النظر إلى كل طرح من هذه الأصول على حدة لأخذ الموافقة الشرعية اللازمة في حينه.

• أن يكون الصندوق خاضعاً للرقابة الشرعية الدورية من قبل اللجنة الشرعية المعنية للصندوق.

• يجوز التعامل بأدوات وطرق الاستثمار الآتية:

-المرايحات الشرعية والتي تتمثل في شراء بضائع وبيعها بهامش ربح بموجب شروط دفع آجلة متفق عليها مسبقاً.

-صناديق المرايحات الشرعية الأخرى والمدارة من قبل شركات استثمارية والتي لديها هيئات رقابة شرعية مقبولة لدى اللجنة الشرعية للصندوق.

-الصكوك الاستثمارية المجازة من قبل اللجنة الشرعية للصندوق والتي تمثل حقوق ملكية غير مجزئة في أصول حقيقية أو منفعتها والأرباح الناتجة عن تلك الأصول وفقاً على سبيل المثال وليس الحصر الصكوك المصدرة بناء على عقود التعامل سواء بالإجارة أو المشاركة أو المراجعة أو الاستصناع.

-صناديق الصكوك الاستثمارية الأخرى والمدارة من قبل شركات استثمارية والتي لديها هيئات رقابة شرعية مقبولة لدى اللجنة الشرعية للصندوق.

• لا يجوز الاستثمار والتعامل بأدوات وطرق الاستثمار الآتية:

-عقود المستقبلات،

-العقود الآجلة،

-الأسهم الممتازة،

-عقود الخيارات،

-عقود المناقلة SWAP التقليدية،

-البيع على المكشوف،

-أدوات أخرى تتعلق بدفع واستلام الفوائد الربوبية.

•بالإضافة إلى الاستثمار في شراء أسهم شركات خاصة، قد يقوم مدير الصندوق بالاستثمار في ودائع قصيرة الأجل متوافقة مع الضوابط الشرعية أو حسابات جاريه في مصارف إسلامية من أجل توفير مصاريف الصندوق أو من أجل الدخول في عمليات وفرص استثمارية أخرى.

التدقيق الشرعي:

يتم التدقيق الشرعي بصفة سنوية على عمليات الصندوق للتأكد من توافق عملياته مع الضوابط والمعايير والقرارات المقررة من قبل اللجنة الشرعية.